

# نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الاربعاء
التاريخ:	٢٠٢١-٢-١٠

لجنة الداخلية والدفاع تناقش اليوم عدداً من الاقتراحات الخاصة بإعادة تحديدها

## «2x5»...»

### أقرب مسارات تعديل الدوائر الانتخابية

| كتب فرحان الشمري |



من الاجتماع الأخير للجنة الداخلية والدفاع

تناقش لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية اليوم الاقتراحات الخاصة بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية، بوجود مسارات عدة تصب في أكثر من قالب، من بينها «خمس دوائر بصوتين» و«عشر بصوتين» و«الصوت الحر» و«القوائم النسبية». وقالت مصادر نيابية لـ«الراي» إن «الوافق الحكومي بخصوص تعديل الدوائر يصب في اتجاه خمس دوائر بصوتين».

وتناقش اللجنة المشروع بقانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون 35/1992 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، الذي صدر قانونه 30/1962، وأجريت عليه العديد من التعديلات لمواجهة ما استجد من ظروف وأحداث من بينها المجتمع الكويتي، وما ظهر في نصوصه من نقص أثبتته التجربة العملية، الأمر الذي اقتضى هذه التعديلات، ونظراً لمرور مدة زمنية طويلة على صدور القانون وما استجد من ظروف في المجتمع الكويتي وتطوره، وزيادة تطلعاته لمزيد من الديمقراطية والشفافية وتكافؤ الفرص بين المرشحين وحرصاً على توفير المزيد من

القائم، باستبدال نصوص جديدة ببعض نصوص القانون القائم وإضافة نصوص أخرى مستحدثة. وتضمن المشروع مباشرة الناخب حقوقه الانتخابية في الدائرة الكائن بها موطنه وتنظيم جداول الانتخاب وعملية قيد الناخبين ونشر الجداول وتعديلها، وإبلاغ من أهمل قيده دون حق، الهيئة العامة للمعلومات المدنية بذلك خلال عشرين يوماً، وقيام الهيئة الوطنية للانتخابات بإصدار نسخ إلكترونية من جداول الانتخاب، وحق كل ناخب في الحصول على نسخة منها، كما نظم القانون الطعن على عملية القيد في الجداول

أمام الدائرة الإدارية بمحكمة الاستئناف، ونظم شروط الترشيح لعضوية مجلس الأمة، وتقديم طلبات الترشيح كتابة إلى الأمانة العامة للجنة الوطنية العليا للانتخابات، والتنازل عن الترشيح وكيفية طباعة أوراق الانتخاب، وتشكيل لجان الانتخاب، وعملية فرز الأصوات، وعرض جدول نتائج الفرز لتمكين الحاضرين من الاطلاع عليها. ورسخ المشروع حق التقاضي وحق الترشيح المنصوص عليهما في الدستور الكويتي، وإتاحة التصويت للكويتيين المقيمين في الخارج، حيث نصت المادة (22) مكرراً على منح الحق للمرشح الذي لم



من التعديلات استحداث لجنة وطنية عليا تتولى إجراءات الانتخابات والإشراف عليها

للجنة حق تعديل أسماء الفائزين وترتيبهم خلال 72 ساعة من إعلان النتيجة

إجازة تعديل الوقت المحدد للانتخابات قبل 12 ساعة من موعدها

إتاحة التصويت للكويتيين المقيمين في الخارج

يقبل طلب ترشيحه أو استبعاد من الترشيح خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر الكشوف، الطعن في عدم قبول ترشحه أمام الدائرة الإدارية بمحكمة التمييز. ونص المشروع على إنشاء لجنة وطنية عليا للانتخابات تتولى الإشراف على الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية، وتشكيل هذه اللجنة وتحديد اختصاصاتها، وإجازة للجنة تعديل الوقت المحدد للانتخابات بما لا يقل عن 12 ساعة إذا دعت الضرورة لذلك، واختصت المادة (39) مكرراً رئيس اللجنة بإعلان أسماء الأعضاء المنتخبين خلال 48 ساعة على الأكثر، ومنحت الحق للجنة خلال 72 ساعة من إعلان النتيجة في تعديل أسماء الأعضاء الفائزين وترتيبهم إذا كان ذلك راجعاً لأخطاء مادية أو حسابية في عملية جمع أعداد الأصوات، بعد دعوة الأطراف المعنية أو وكلائهم لاجتماع يعقد لهذا الغرض، ونظمت المادة (39) مكرراً (1) عملية تصويت المقيمين بالخارج في الانتخابات، وحددت المادة (45) مكرراً عقوبة مخالفة القواعد التي تضعها اللجنة في شأن تنظيم الدعاية والحملات الانتخابية ومشاركة المجتمع المدني في متابعة العملية الانتخابية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٢-١٠	٧	١٥٠٨٨

## تحصيل الديون المتراكمة للوزارات

في صيغة واحدة، وجه النائب الدكتور محمد الحويلة أسئلة برلمانية إلى وزراء الاعلام والدولة لشؤون الشباب، والصحة والعدل والنفط والكهرباء والماء والمالية، يتعلق بعدم تحصيل الوزارات مديونياتها.

وقال في الصيغة الموحدة للاسئلة «ذكر تقرير ديوان المحاسبة في تقريره عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته عن تراكم مبالغ مستحقة واجبة التحصيل، فلماذا لم يتم تحصيل المبالغ المستحقة للوزارة حفاظاً على المال العام؟ وهل توجد معوقات تحول دون تحصيلها؟».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٢-١٠	٧	١٥٠٨٨

## للاطلاع على كشوفات «الداخلية» «الدستورية» أرجأت حكمها في 14 طعنًا بانتخابات «أمة 2020»... إلى 3 مارس

| كتب أحمد لازم |

أجلت المحكمة الدستورية أمس برئاسة المستشار محمد بن ناجي 14 طعنًا في صحة انتخابات مجلس الأمة 2020 إلى 3 مارس، للاطلاع على كشوفات وزارة الداخلية، كما قرّرت حجز طعن ناخبين اثنين للحكم في 24 فبراير و 3 مارس.

والجدير بالذكر، أنّ المحكمة حجزت الطعنين رقم (1) بالدائرة الأولى ورقم (16) بالدائرة الرابعة الخاص ببطلان عملية الانتخاب لانتخابات مجلس الأمة برمتها، لبطلان مرسوم الدعوة (رقم 150 لسنة 2020) للنطق بالحكم في جلسة 24 فبراير المقبل، كما قرّرت المحكمة حجز الطعن رقم (20) بالدائرة الثالثة الخاص بانتخاب رئيس مجلس الأمة للحكم في جلسة 24 فبراير المقبل.

وقرّرت حجز الطعون أرقام (11) و (13) و (15) بالدائرة الخامسة الخاصة ببطلان عضوية النائب بدر الداوم، للنطق بالحكم في جلسة 3 مارس المقبل. وكانت (الدستورية) قررت في جلستها المنعقدة في 20 من يناير الماضي التأجيل الى جلسة أمس حتى توفي وزارة الداخلية المحكمة ببيان مفصل بأسماء المرشحين في الدوائر لانتخابات مجلس الأمة 2020 وعدد الناخبين المقيدين فيها والنسبة المئوية لعدد الذين أدلوا بأصواتهم من مجموع عدد الناخبين وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل لجنة من لجان الدائرة وعدد الأصوات الصحيحة، وعدد الاصوات الباطلة وما أسفرت عنه نتيجة الفرز التجميعي للمرشحين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٢-١٠	٧	١٥٠٨٨

حجزت طعن توزيع الدوائر للحكم بجلسة 24 الجاري

## «الدستورية» تسمح للطاعنين في الانتخابات بالاطلاع على المحاضر

المحكمة الدستورية ستوزع جدول اليوم (الأربعاء) تحدد فيه كل دائرة والطاعنين فيها للاطلاع على محاضر الفرز والتجميع بعد تسلمها من «الداخلية» والاطلاع عليها من محاضر مجلس الأمة. وأشار المصدر إلى أن الإجراءات لن تكون كالسابق عبر اطلاع الطاعنين كلهم على المحاضر في يوم واحد، وذلك تطبيقاً للاشتراطات الصحية. ولفت المصدر إلى أن السماح بالاطلاع على المحاضر سيبدأ من غدٍ (الخميس) وحتى جلسة 3 مارس المقبل.

مبارك حبيب

حجزت المحكمة الدستورية أمس برئاسة المستشار محمد بن ناجي طعنين بشأن توزيع الدوائر وخطأ في كتابة اسم المرشح الثلاثي وليس الكامل، للحكم في 24 الجاري و3 مارس المقبل. كما قررت المحكمة تأجيل 14 طعناً خاصاً بالطعون الانتخابية إلى جلسة 3 المقبل للاطلاع على كشوفات وزارة الداخلية. وقال مصدر مطلع لـ **القبس** إن

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٢-١٠	٤	١٧٠٢١

## «الاستئناف» تبرئ المصري المتهم باختراق «كونا»

### المحرر القضائي

ألغت محكمة الاستئناف، أمس، حبس الوافد المصري المتهم باختراق وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، وقضت مجدداً له بالبراءة لعدم وجود دليل على أنه قام بالفعل. وكانت محكمة الجنايات قد قضت بحبس الوافد المصري 7 سنوات مع الشغل والنفاد والابعد بعد تنفيذ العقوبة، على خلفية اتهامه باختراق حساب «كونا»، وقيامه بنشر خبر عن انسحاب القوات الأميركية من الكويت. وكان جهاز أمن الدولة قد أحال المتهم إلى النيابة للتحقيق معه بعد الاشتباه في ضلوعه بحادثة الاختراق، ونشر أخبار كاذبة منسوبة إلى وزير الدفاع تتعلق بانسحاب القوات الأميركية من البلاد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٢-١٠	٤	١٧٠٢١

استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وترسخ مبادئ العدالة والشفافية

## ولي العهد السعودي: المملكة تسير بخطوات جادة نحو تطوير البيئة التشريعية

”مشروعات الأحوال الشخصية، والمعاملات المدنية، والجزائي، والإثبات... موجة جديدة من الإصلاحات تعزز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعيات مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة

بناء التزامهم». وأضاف الأمير محمد «لقد كان ذلك مؤلماً للعديد من الأفراد والأسر لاسيما للمرأة ويمكن البيض من التصلب من مسؤولياته الأمر الذي لن يتكرر في حال إقرار هذه الأنظمة وفق الإجراءات النظامية». وبيّن أنه قد أعد قبل سنوات ما عرف باسم (مشروع مدونة الأحكام القضائية) واتضح بعد الدراسة أنها لا تفي باحتياجات المجتمع وتطلعاته ولذا رُئي إعداد مشروع تلك الأنظمة الأربعة مع الأخذ فيها بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية ويراعي التزامات المملكة فيما يخص المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها مشيراً إلى أن عملية تطوير المنظومة التشريعية مستمرة في المملكة وستصدر هذه التشريعات تباعاً خلال هذا العام.

للأصول النظامية المتبعة في هذا الشأن. وأعلن الأمير محمد أن مشروع نظام الأحوال الشخصية ومشروع نظام المعاملات المدنية ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية ومشروع نظام الإثبات ستتمثل موجة جديدة من الإصلاحات التي ستسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية وزيادة موثوقية الإجراءات واليات الرقابة كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة التي تفرّض وضوح حدود المسؤولية واستقرار المرجعية النظامية بما يحد من الفردية في إصدار الأحكام. وأشار إلى أن «عدم وجود هذه التشريعات أدى إلى تباين في الأحكام وعدم وضوح في القواعد الحاكمة للقواعد والممارسات مما أدى لطول أمد التقاضي الذي لا يستند إلى نصوص نظامية علاوة على ما سببه ذلك من عدم وجود إطار قانوني واضح للأفراد وقطاع الأعمال في

أكد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أن المملكة العربية السعودية تسير وفق خطوات جادة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية. وقال الأمير محمد في بيان أوردته وكالة الأنباء السعودية (واس) إن ذلك يأتي من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وترسخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقق التنمية الشاملة وتعزز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعيات مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة ومحددة. وأكد أن مشروع نظام الأحوال الشخصية الذي يجري استكمال دراسته يعد أحد أربعة مشروعات أنظمة تعمل الجهات ذات العلاقة على إعدادها مبيّناً أنها ستحال إلى مجلس الوزراء وأجهزته لدراستها ومراجعتها وفق الأصول التشريعية تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الشورى وفقاً لنظامه ومن ثم إصدارها وفقاً



اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٢-١٠	٧	٢٦٠١

## الوفيات

- نايف جاسر البعيص المطيري،  
91 عاماً، (شيع)، تلفون: 99497630،  
99073735
- محمد ظاهر حبيب كرم، 65  
عاماً، (شيع)، تلفون: 99043551،  
99222298
- نعمات علي قطب خليفة،  
أرملة/ سليمان إبراهيم منصور  
بوحيمد، 69 عاماً، (شيعة)، تلفون:  
60099200، 99744404، 99700999
- زهرة محمد علي الخواجة،  
أرملة/ علي حسن الخواجة، 72  
عاماً، (شيعة)، تلفون: 66622072
- هيفاء عبدالرضا حسن  
الأستاذ، 52 عاماً، (شيعة)، تلفون:  
99655867، 99595651
- عوض عبدالرحمن أحمد  
الشويب، 73 عاماً، (شيع)، تلفون:  
99840408، 67066111
- صبيحة جمعة كريم قريشي، 72  
عاماً، (شيعة)، تلفون: 66002142،  
99755051
- حمود عطية خليفة الشعبان،  
74 عاماً، (شيع)، تلفون: 99676736،  
99873242
- ناهدة إبراهيم الكليب، زوجة/  
سليمان عبدالله جابر الجاهمة،  
59 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99017747
- جازي عبيد مرعي العنزلي، 83  
عاماً، (شيعة)، تلفون: 97200912،  
99488005

«إنا لله وإنا إليه راجعون»